

دور السلطة المحلية في محافظة الحديدة في تنمية الجزر في البحر الأحمر خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥م)

د. فؤاد حسن هبه محمد

أستاذ الإدارة العامة المساعد بجامعة الحديدة، الجمهورية اليمنية

fuadhasanhebahmohammed@gmail.com

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥ / ٣ / ٢ م

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٥ / ٢ / ١٠ م

الملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي يجب أن تقوم به السلطة المحلية في محافظة الحديدة لتنمية الجزر الواقعة في نطاق محافظة الحديدة وفقا لقانون السلطة المحلية، الذي خول المحافظة الإشراف المباشر على جميع الجزر وتنميتها وحمايتها من أي اعتداء خارجي، وتكمن أهمية الدراسة بأن نتائجها ستكون رسالة للسلطة المحلية الحالية لتنمية وتطوير الجزر في البحر الأحمر (إجباريا وليس اختياريا) وجاءت نتائج البحث على النحو الآتي:

١. ما قامت السلطة المركزية في السابق من تنمية لم يكن كافيا في الجزر منها إقامة (المؤتمر الدولي الأول لاستثمار الجزر ٢٠٠٤م)، وأيضا تقرير المسح الميداني لجزر البحر الأحمر في العام ٢٠٠٦م، ولعل ذلك يرجع إلى إلغاء الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية في العام ٢٠١٠م بعد إنشائها بموجب القرار الجمهوري رقم (٢٨٥) لسنة ١٩٩٩م، كان له الأثر السلبي على تنمية الجزر اليمنية.

٢. كان لتأسيس قوات خفر السواحل اليمنية عام ٢٠٠٢م كقوة بحرية دور في الحفاظ على الجزر اليمنية.

٣. الاستثمار في الجزر اليمنية يعد من أهم روافد التنمية والدخل الوطني.

٤. هناك العديد من الدراسات السابقة والتقارير السياسية التي حذرت من أن عدم الحفاظ على البحر الأحمر وكذلك الجزر الواقعة فيه سيمنح الكيان الصهيوني الذي حاول ومن الاستيلاء على هذه الجزر من خلال تواجده فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الكلمات المفتاحية: السلطة المحلية، جزر، الحديدة، البحر الأحمر.

The Role of the Local Authority in Hodeidah Governorate in Developing the Red Sea Islands during the period (1999-2015)

Dr. Fuad Hasan Hibah Mohammed
Assistant Professor of General Administration
Hodeidah University – Republic of Yemen
fuadhasanhebahmohammed@gmail.com

Date of Receiving the Research: 10/2/2025 Research Acceptance Date: 2/3/2025

Abstract:

The study aimed to clarify the role that the local authority in Al-Hodeidah Governorate should play in developing the islands within its jurisdiction according to the Local Authority Law, which grants the governorate direct supervision over all islands, their development and protection from any external aggression. The importance of the study lies in the fact that its findings serve as a message to the current local authority to develop and improve the islands in the Red Sea (as an obligation, not an option). The findings of the research were as follows:

1- *The development efforts previously carried out by the central authority in the islands were insufficient, including the organization of the First International Conference for Island Investment in 2004, and the field survey report of the Red Sea islands in 2006. This may be attributed to the dissolution of the General Authority for the Development and Improvement of Yemeni Islands in 2010, which had been established under Republican Decree No. (285) of 1999, and whose termination had a negative impact on the development of Yemeni islands.*

2- *The establishment of the Yemeni Coast Guard Forces in 2002 as a naval force played a role in protecting the Yemeni island.*

3- *Investment in the Yemeni islands is considered one of the most important sources of development and national income.*

4- *Many previous studies and political reports have warned that failure to protect the Red Sea and the islands within it could enable the Zionist entity, which has attempted and continues to attempt to seize these islands through direct or indirect presence.*

Keywords: Local Authority, Islands, Hodeidah, Red Sea.

المقدمة:

تتمتع اليمن بموقع جغرافي مميز لا متدادها على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وقربها من مضيق باب المندب، ما جعلها محط أطماع القوى الكبرى عبر التاريخ. وتزخر الجزر والسواحل اليمنية بثروات بحرية وأثرية وسياحية هائلة، إلا أنها غير مستغلة حالياً بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وارتفاع نسب البطالة والفقر.

تشير الدراسات إلى أن استغلال الجزر اليمنية بشكل استثماري وسكاني يمكن أن يسهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد اليمني، ويحمي السيادة الوطنية من الأطماع الخارجية. ولهذا، أنشئت الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية عام ١٩٩٩ كخطوة عملية لتفعيل هذا التوجه الاستراتيجي

إشكالية الدراسة:

لن نكرر ما قاله الكثير من الباحثين أو الكثير من الدراسات أو التقارير عن أهمية البحر الأحمر، والأهمية التي اكتسبتها هذه الجزر من وقوعها فيه، ولكن يمكن القول بأن اليمن وكما وصفه المولى سبحانه وتعالى بقوله ﴿بَلَدٌ طَيِّبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٌ﴾ [سورة سبأ: ١٥] فاليمن يزخر بخيراته برا وبحرا، لكن ما يجعل البلد فقيرا هو الصراع على السلطة وليس إدارة السلطة بما يحقق لهذا البلد الحياة الكريمة وبما يجعها في مصافي الأمم القوية. ونحن في بحثنا سوف نقوم بالإجابة على التساؤل الآتي:

ما الدور الذي قامت به السلطة المحلية في محافظة الحديدة في تنمية الجزر في البحر الأحمر خلال الفترة (١٩٩٩ - ٢٠١٥م)؟

وينبثق من التساؤل السابق الأسئلة الآتية:

١. ما مفهوم التنمية؟
 ٢. ماهي مهام السلطة المحلية في تنمية الجزر في البحر الأحمر وفقا لقانون السلطة المحلية؟
 ٣. ما لدور الذي قامت به الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية؟
 ٤. على ماذا تقوم الاستراتيجية الصهيونية في الجزر في البحر الأحمر؟
- ومن خلال اطلاعنا على العديد من الدراسات السابقة من أبحاث وتقارير وأخبار سوف نجيب على هذا التساؤل علنا نقدم دراسة متميزة ومختلفة عن الدراسات السابقة التي ربما تكون أغنت الجانب الاستراتيجي والأمني للبحر الأحمر وللجزر الواقعة فيه.

المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع معلومات دقيقة حول ظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة، بهدف الوصول إلى نتائج عملية وتفسيرها بشكل موضوعي وفقاً للمعطيات الواقعية. (عبيدات، ١٩٨٢، ١٧٦).

فترة الدراسة: ١٩٩٩-٢٠١٥م

وهي الفترة التي تم فيه تأسيس الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر والعدوان على اليمن.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: التنمية المفهوم والأهمية، المبحث الثاني: أهمية الجزر اليمنية، المبحث الثالث: الجزر اليمنية في البحر الأحمر في استراتيجية الكيان الصهيوني

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة عفاف الحيمي (الحيمي، ٢٠٢٤، ص: ١٢٨-١٥٣) سعت الدراسة إلى فهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزر المستهدفة. وتوصلت إلى أن جزيرتي سقطرى وكمران بحاجة إلى الاهتمام الحكومي وأوصت بضرورة تعزيز التعليم وتشجيع الاستثمارات وسن القوانين الخاصة بحماية البحار من القرصنة.

ثانياً: دراسة فتح الشعبي (الشعبي، ٢٠٢٢، ص: ١٥١-١٥٢)

توصلت الدراسة إلى أن:

- جزيرة كمران تمتلك من المقومات والإمكانات الطبيعية والبشرية ما يؤهلها لأن تصبح منطقة جذب سياحي واعدة.

وأن هناك تحديات ومعوقات كبيرة، قد تعيق إقامة مشروعات التنمية السياحية في الجزيرة لأنها لم تحظ بما تستحقه من اهتمام من قبل الدولة والقطاع الخاص، وأنها تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، ناهيك عن توفر الخدمات والمرافق السياحية.

واقترحت الدراسة استراتيجية للتنمية الشاملة في الجزيرة، على أن تكون السياحة المستدامة قائدة مشروعاتها.

وإلى وضع المخطط الهيكلي للمشروع المقترح، من أجل الاستغلال الأمثل لمقدرات الجزيرة، والمحافظة عليها، وصيانتها بأسلوب مستدام يلبي حاجة الجيل الحاضر، دون أن يحرم الجيل القادم من تلبية احتياجاته.

كما أوصت الدراسة بالآتي:

على الدولة ممثلة بالجهات المختصة سرعة تزويد الجزيرة بخدمات البنية التحتية والأساسية والتأكيد على أهمية التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص في إنشاء منظومة متكاملة من الخدمات والمرافق السياحية في المنطقة.

- يجب إعلان جزيرة كمران كلها محمية طبيعية، وتفعيل وتنفيذ جميع القوانين والتشريعات في هذا الجانب، من أجل حماية التراث البيئي والثقافي فيها، والمحافظة عليه من الهدر والتلف وتنميته بشكل متوازن وشامل.

- لا بد من وضع جزيرة كمران للاستثمار السياحي للقطاع الخاص بنظام البناء والتشغيل والتمويل؛ والعمل على سرعة تنفيذ مشروعات البنية الأساسية والخدمات السياحية، إلى جانب تسويق الوجهة السياحية، بما يتفق مع التوجهات الاستراتيجية الخطط التنموية في الجمهورية اليمنية.

- ضرورة التأكيد على توافق الخدمات والمرافق السياحية المتوقع إقامتها في الجزيرة مع طبيعة وشكل البيئة المحلية، من حيث الموقع والتصميم والطاقة الاستيعابية، وتحقيق الاستغلال الأمثل. مقوماتها، من خلال اشتراط تقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية ضمن دراسة الجدوى، باعتبارها أداة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

- ينبغي مشاركة المجتمع المحلي في كافة مراحل برامج ومشروعات التنمية السياحية المستدامة لأنها أحد ركائزها الأساسية، والعمل على تشجيع التوسع في إنشاء الجمعيات الخيرية، وهيئات المجتمع المدني غير الهادفة للربح، لما لذلك من انعكاسات إيجابية اجتماعية واقتصادية على معيشة وحياة السكان المحليين. - هناك حاجة ماسة إلى المزيد من الدراسات والبحوث العلمية عن جزيرة كمران كمورد اقتصادي استراتيجي للجمهورية اليمنية.

ثالثاً: دراسة مقدمة الى الهيئة العامة لتطوير وتنمية الجزر (قحطان، ٢٠٠٢)

أهم النتائج والتوصيات:

١. ان مؤشرات الدراسة الأولية لمشروع تنمية وتطوير الجزر اليمنية إيجابية ومن الممكن توظيفها للاستثمار في المجال السياحي.

٢. الجزر المأهولة بالسكان تواجه مشكلة هجره السكان من هذه الجزر. ولمعالجة هذه المشكلة يتطلب إيلاء هذه الجزر عناية خاصة من خلال توفير متطلبات الاستقرار الضرورية التي أهمها: - المياه، الإنارة، الخدمات التعليمية والخدمات الصحية.
٣. المياه المحيطة بالجزر غنية بأنواع مختلفة من الأسماك. إلا أن القدرة الإنتاجية للصادين اليمينيين ضعيفة، وتحت مستوى تلبية الطلب للسوق المحلية والخارجية. الأمر الذي يدفع بقراصنة الاصطياد من البلدان المجاورة التسلل والاصطياد من المياه البحرية اليمنية بطرق غير علمية ومضرة لمستقبل الثروة السمكية للبلاد.
٤. لقلاع والمواقع التاريخية الواقعة في مداخل الجزر وعلى بعض الجزر مهددة بالانقراض وبحاجة للصيانة والحماية والترويج لها في الأدلة السياحية.
٥. عملية توظيف الجزر في مجال التنمية السياحية، ممكن أن يبدأ بإعداد جزيرة واحدة في كل منطقة كنموذج، يليه الانطلاق لتوظيف جميع الجزر ذات الموارد والمميزات السياحية المؤهلة للاستثمار السياحي.
٦. إنشاء البنية الأساسية للجزر المذكورة، في ضوء المخططات الحضرية التي يجب أن تعد لكل جزيرة من هذه الجزر
٧. العمل على إصدار قانون خاص بالاستثمار السياحي للجزر يستهدف تشجيع المستثمرين لإقامة مشروعات استثمارية
٨. العمل على أن تلزم جميع الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البنية الأساسية للجزر، كل بحسب اختصاصها.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع افتقار الجزر اليمنية للتنمية والمتمثلة في جانب المشاريع التنموية والخدمات خلال فترة ما قبل الدراسة الحالية وهذا أيضا ما أشارت إليه الدراسة الحالية.

اختلاف البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

ما يميز الدراسة الحالية بأنها تشترط بل وتلزم السلطة المحلية بعملية التنمية لا من جانب اختياري بل من جانب إجباري كون الجزر اليمنية برمتها معرضة إلى الاحتلال لا سمح الله كما حدث لجزيرة حنيش التي طالتها الإهمال مما عرضها إلى الاحتلال الارتييري بينما وفي وقتنا الحالي هناك الكيان الصهيوني الذي يترصد باحتلال الجزر اليمنية لتأمين مصالحه الحيوية في البحر الأحمر.

المبحث الأول: التنمية المفهوم والاهمية

لماذا التنمية إجبارياً؟

دعماً للاقتصاد الوطني وضماناً للسيادة على هذه الجزر، أقر قانون السلطة المحلية الصادر في العام ٢٠٠٠م، علي الآتي منها(قانون السلطة المحلية لسنة ٢٠٠٠م)

المادة (١٩) يتولى المجلس المحلي للمحافظة دراسة وإقرار مشروعات الخطط الشاملة على مستوى المحافظة والأشرف على تنفيذها، كما يقوم بالتوجيه والأشرف والرقابة على أعمال المجالس المحلية للمديريات والأجهزة التنفيذية للمحافظة، ويمارس بوجه خاص المهام والاختصاصات الآتية: -

١. دراسة وإقرار مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة السنوية والموافقة على مشروع الحساب الختامي على مستوى المحافظة.
٢. دراسة الإحصاءات والمعلومات وإجراء المسوحات الميدانية للتعرف على اولويات التنمية ولأغراض تقييم مستوى تنفيذ المشاريع.
٣. التوجيه والإشراف والرقابة على أعمال الأجهزة التنفيذية بالمحافظة وتقييم مستوى تنفيذها لخططها وبرامجها ومسائلة رؤسائها ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم عند الإخلال بواجباتهم وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة.
٤. مناقشة وإقرار قواعد وأساليب تبسيط وتحسين تعامل الأجهزة التنفيذية مع المواطنين في كافة المجالات.
٥. مناقشة الحالة الأمنية في المحافظة وإصدار التوجيهات المناسبة التي تساعد على تعزيز الأمن والاستقرار للمواطنين وحماية الحقوق والحريات العامة والمحافظة على الأموال والممتلكات العامة والخاصة.
٦. مناقشة وإقرار مشاريع المخططات العمرانية والبيئية العامة تمهيداً لرفعها إلى الجهات المركزية المختصة لاعتمادها ومراقبة التنفيذ.
٧. دراسة الشئون العامة التي تهم المواطنين على مستوى المحافظة وإصدار القرارات والتوجيهات اللازمة بشأنها
٨. تشجيع قيام المشاريع الاستثمارية في المحافظة واتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة الصعوبات المعيقة للاستثمار.

مادة (٢٢) يتولى أمين عام المجلس المحلي للمحافظة مساعدة المحافظ في إدارة شئون مجلسها المحلي ويمارس على وجه الخصوص المهام والاختصاصات الآتية: -
متابعة إعداد مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة ومتابعة إنجازها في مواعيدها ورفع التقارير الدورية بشأنها إلى المحافظ.
ولنا فيما حدث لجزيرة حنيش في نهاية العام ١٩٩٥ وعودتها للسيادة الوطنية مع نهاية العام ١٩٩٨م بعد التحكيم الدولي في فرنسا أكبر دليل، فإن كان القانون الدولي يعطي الحق للدول بامتلاك الجزر إذا كانت في نطاق المجال المقدر ب ١٢ ميل بحري فإنه يشترط أيضا وجود حياة (تنمية) فيها (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، المادة ١٢١). ومن الأسباب الرئيسية لتنمية الجزر وجود الكيان الصهيوني في البحر الأحمر لعدم تكرار ما حدث في حرب ١٩٧٣م. ولهذا فإن تنمية الجزر اليمنية سيعود أولا وأخيرا بالمنفعة على الاقتصاد الوطني، فالجزر وبها تملكه من مقومات استراتيجية سواء أكان موقعا أو ثروة له أهمية كبيرة في جعلها هدفا استراتيجيا لاحتلالها من الآخر.

وتعريف التنمية يظل مرتبطاً دوماً بالخلفية العلمية والنظرية السياسية والاقتصادية التي يقتنع بها صاحب التعريف. فعلى سبيل المثال فإن علماء الاقتصاد مثلاً يعرفون التنمية بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي والدخل القومي والأسري... في حين يري علماء علم الاجتماع على أن التنمية هي تغيير اجتماعي مقصود ومخطط يستهدف تغيير السلوكيات والثقافات حتى تكون ايجابية ومنفتحة ومرنة ومنتجة (أبو النصر، محمد، ٢٠١٧، ص: ٦٦).

١. التنمية لغة واصطلاحاً

أ. التنمية لغةً: هي النمو وارتفاع الشيء وانتقاله من موضع إلى آخر (موقع موضوع ٣).

ب. التنمية اصطلاحاً:

هي عملية الهدف منها تغيير أو تطور هيكلي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع (الشمرى والبيتي، ٢٠٠٩، ص: ٤٦٤)
وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها: العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع (موقع نظامي).

٢. أهداف التنمية المستدامة

تهدف إلى بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع من خلال مواجهة التحديات العالمية كالفقر وعدم المساواة والسلام والعدالة وغيرها وذلك بحلول ٢٠٣٠م.

ومن هذه الأهداف (موقع الأمم المتحدة)

الهدف الأول: القضاء على الفقر

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

الهدف الرابع: التعليم الجيد

الهدف الخامس: توفر المياه النظيفة والنظافة الصحية

٣. خصائص التنمية

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد بعض خصائص التنمية في التالي (أبو النصر، سابق، ص: ٦٧-٦٨):

أ. التنمية عملية مقصودة ومخططة.

ب. التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم.

ج. التنمية عملية ليست جزئية وإنما كلية شاملة

د. التنمية عملية داخلية ذاتية أي أن مقوماتها وبذورها موجودة في داخل كيان المجتمع نفسه، أن قوى خارجية لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية.

هـ. التنمية عملية ديناميكية

و. التنمية عملية مستمرة.

ز. التنمية ضرورية لكل مجتمع حتى المتقدم منها.

ح. أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي.



المبحث الثاني: أهمية الجزر اليمنية

تحتل الجزر اليمنية مكانة هامة لموقعها الجغرافي المتميز والهام وانتشارها على امتداد مياه البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وقربها من أهم الممرات البحرية العالمية التي تربط العالم شرقه مع غربه وتتحكم بمضيق باب المندب. وهذه المكانة وضعتها محط أطماع الدول الكبرى على مسار المراحل التاريخية المتعاقبة وحتى الآن (قحطان، سابق، ص: ٤)

أولاً: مقومات الجزر في البحر الأحمر

وتتوافر في هذه الجزر مقومات عديدة تظفي عليها أهمية استراتيجية كبيرة من حيث الموقع والثروة الاقتصادية والتنوع البيئي وتأمين الملاحة البحرية وإرشاد السفن (لعزير، ٢٠٢٢، ص: ٧٢)

كما أن مكنوناتها البحرية من السفن الغارقة والغابات المرجانية والأحياء المائية العديدة والآثار التاريخية وخرائب حصونها والقلاع والمقابر والمعابد والسدود التي على أراضيها وشواطئها وسواحلها الجميلة تضيف لأهميتها الجغرافية أهمية ومطلباً سياحياً عالمياً.

وبالرغم من وجود هذه الثروة إلا أنها غير مستغلة وفي الوقت الراهن، حيث تمر اليمن بظروف اقتصادية واجتماعية غاية في الصعوبة. حيث ترتفع نسب البطالة. فتقدر بحسب احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء بحوالي ١١,٥٪ من إجمالي حجم القوى العاملة. ويقدرها الكثير من الاقتصاديين اليمنيين بحوالي ٣٥٪. وتتوسع رقعة الفقر بين صفوف السكان. حيث تبين نتائج مسح الفقر لعام ١٩٩٩م، أن نسبة الفقراء فقراً حاداً (فقر الغذاء) تبلغ ٣٠٪ من إجمالي السكان بما يعني أنه من بين كل ١٠ أفراد من السكان ٣ أفراد لا يستطيعون تلبية كل احتياجاتهم من الغذاء والملبس والسكن. ولذلك تأتي أهمية توظيف كل ما لدى البلاد من موارد اقتصادية، ومنها الجزر اليمنية. وفي حالة توظيف هذه الجزر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ستلعب دوراً هاماً في إنعاش الاقتصاد اليمني والدفع به نحو الازدهار إذا تم توظيفها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ناهيك عن أن بسط نفوذ الدولة اليمنية على هذه الجزر بتواجد سكاني واستثماري لا شك سيقف مانعاً حصيناً أمام أية أطماع خارجية (قحطان، سابق، ص: ٢)

تمتلك الجمهورية اليمنية ساحلاً بحرياً ممتداً من ميدى في البحر الأحمر إلى المكلا على البحر العربي، وبطول يبلغ ٢٥٠٠ كم مربع.

وقد أدى هذا الامتداد البحري إلى امتلاك اليمن لمجموعة كبيرة من الجزر المنتشرة على امتداد البحرين: الأحمر والعربي.

ويبلغ عدد الجزر اليمنية ١٨٢ جزيرة موزعة على ثلاثة قطاعات رئيسية هي: البحر الأحمر والعربي. ويصل عدد الجزر في قطاع البحر الأحمر إلى ١٥٠ جزيرة، موزعة على أربعة قطاعات رئيسية هي: قطاع ميدي ويضم (٥٢) جزيرة، وقطاع اللحية ويضم (٤٨) جزيرة، وقطاع كمران ويضم (١٧) جزيرة، وقطاع حنيش وزقر ويضم (٣٣) جزيرة. بينما يضم قطاع خليج عدن (٢١) جزيرة، أما عدد جزر البحر العربي فيبلغ (١١) جزيرة، مقسمة إلى قطاعين: الأول قطاع بئر علي "شبة" ويشمل على (٤) جزر، والثاني قطاع أرخبيل سقطرى ويشمل (٧) جزر. ويضم (١٧) جزيرة، وقطاع حنيش وزقر ويضم (٣٣) جزيرة. بينما يضم قطاع خليج عدن (٢١) جزيرة، أما عدد جزر البحر العربي فيبلغ (١١) جزيرة

(عبدالمالك الفهيد، الجزر اليمنية والمقومات السياحية) موزعة على ثلاث قطاعات رئيسية هي البحر الأحمر وخليج عدن، والبحر العربي. ويصل عدد الجزر في قطاع البحر الأحمر إلى ١٥٠ جزيرة، موزعة على أربع قطاعات رئيسية هي: قطاع ميدي ويضم (٥٢) جزيرة، وقطاع اللحية ويضم (٤٨) جزيرة، وقطاع كمران ويضم (١٧) جزيرة، وقطاع حنيش وزقر ويضم (٣٣) جزيرة بينما يضم قطاع خليج عدن (٢١) جزيرة، أما عدد جزر البحر العربي فيبلغ (١١) جزيرة، مقسمة إلى قطاعين: الأول قطاع بئر علي شبة ويشمل (٤) جزر، والثاني قطاع أرخبيل سقطرى ويشمل (٧) جزر (حمادي، ٢٠٠٨، ص: ١٤٩)

١- سكان الجزر

رغم كثرة الجزر اليمنية، إلا أن معظمها غير مأهولة بالسكان بسبب صغر مساحتها أو افتقارها لمقومات الحياة. من أصل ١٨٢ جزيرة، فقط ٦ جزر مأهولة بشكل دائم، أبرزها سقطرى. أما الباقي (١٧٦ جزيرة) فإما غير مأهول أو توجد به تجمعات مؤقتة. يبلغ عدد سكان الجزر حوالي ١٤٠ ألف نسمة، يعيش ٨٥.٧٪ منهم في أرخبيل سقطرى، و ١٢.٠٢٪ في جزر البحر الأحمر، و ٢.١٪ في جزر خليج عدن. (حمادي، سابق، ١٥٢)

٢- الخصائص الجغرافية للجزر اليمنية (المؤمرات)

تتنوع التضاريس، والمساحات الجغرافية للجزر اليمنية حسب تنوع التكوينات الجغرافية للقطاعات التي تتواجد فيها هذه الجزر.

وتقدر الدراسات الجغرافية عمر الجزر اليمنية الواقعة في شمال البحر الأحمر ما بين ٣٢ إلى ٣٩ مليون نسمة؛ حيث أدت رواسب المتبخرات في البحر الأحمر إلى تكوين القباب المحلية، التي تعد إحدى المكونات الرئيسية لتركيب الجزر، فيما تشكلت الجزر الواقعة في البحر العربي، وخليج عدن نتيجة للأنشطة البركانية.

٣- المقومات السياحية للجزر اليمنية (المؤمرات)

تميز الجزر اليمنية بتنوعها وغناها بالثروات البحرية والمقومات السياحية، مما يمنحها فرصاً استثمارية كبيرة. وعلى الرغم من محاولات الحكومة اليمنية للاستثمار فيها، فإن ضعف الإمكانيات حال دون تنفيذ مشاريع كبرى. وتُعدّ الآمال على الشركة اليمنية السعودية لتنشيط السياحة. تضم الجزر تنوعاً بيئياً فريداً يشمل الشعاب المرجانية، الأسماك، الطيور، وأسماك القرش، إضافة إلى أنشطة سياحية مثل الغطس، الصيد، مراقبة الطيور، وزيارة المواقع الأثرية.

ثانياً: الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية

تم إنشاء الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية بموجب القرار الجمهوري رقم (٢٨٥) لسنة ١٩٩٩م، وتقوم الهيئة بمهمة التطوير في الجزر اليمنية بحيث تعمل على منع العزلة بين يابسة الوطن الموجودة على البحر وبين الرقعة الجغرافية لليمن، وهي تزاوج بين التوجهات التنموية للبلاد وبين أهدافها الرامية إلى جعل الجزر اليمنية المعروفة بمزاياها وجماها الخلاب بمثابة نقطة جذب سياحي فريدة، وقد عملت الهيئة ولا تزال على رفع مستوى الاقبال على الاستثمار في الجزر اليمنية (الاستثمار نت)

اهداف هيئة تطوير الجزر:

تهدف الهيئة العامة لتنمية الجزر اليمنية إلى إبراز الجزر كمواقع جذب سياحي واستثماري، خاصة في مجال الغوص والسياحة البحرية. وقد شكلت الهيئة فريقاً متخصصاً لتحقيق عدة أهداف، من أبرزها: إعداد إطار استراتيجي لتنمية السياحة البحرية، توفير الدعم العلمي والفني للجهات المختصة، وتطوير الجزر ضمن خطط اقتصادية وتنموية شاملة.

وبهذا الصدد فقد نظمت الهيئة المؤتمر الدولي الأول للاستثمار في الجزر اليمنية عام ٢٠٠٤، حيث أعلن رئيس الهيئة عن خطة تمتد حتى عام ٢٠٢٠ لدراسة فرص الاستثمار في ١٨٣ جزيرة ضمن أربعة أربعات أرخبيلات، بكلفة مليار ريال لكل مرحلة،

(المركز الوطني للمعلومات) وتشمل حوالى أربعة آلاف فرصة (فضلا عن قيام الهيئة بتنفيذ المرحلة الأولى من: تغذية الجزر الأهلة بالسكان بالطاقة الكهربائية من خلال مولدات كهربائية. بطاقة ٤٧ كيلو وات^(١)).

إلا أن هذه استثمارات العربية والاجنبية واجهت صعوبة في التنفيذ لتعارضها مع المحظورات والمتمثلة في بعدم وجود مواد في قانون الاستثمار تسمح بإقامة فنادق وشاليهات "خمسة نجوم" يتوفر فيها خدمات سياحية على غرار المشروبات الكحولية وأماكن للرقص، حيث لازالت بانتظار أي تعديل قانوني يسمح بإقامة مشاريع من هذا النوع، خصوصا في الجزر التي تتمتع بمواقع سياحية متميزة، حيث أكد المصدر عدم تفكير الجهات المختصة بإيجاد حلول لهذه القضية، خشية اعتراض برلماني أو حملات استياء عند مناقشة إمكانية السماح عبر تعديل قانوني بإنشاء مثل هذه المشاريع (المؤتمنت ٢). ويذكر رئيس الهيئة عدة أسباب تعيق الهيئة عن تحقيق أهدافها في تنمية الجزر اليمنية لعدة أسباب أهمها: تداخل المهام والاختصاصات عند جهات متعددة ذات علاقة ابتداءً بالسلطة المحلية في الجزيرة فالسلطة في المحافظة ثم هيئة الجزر وهيئة البيئة وهيئة السياحة وكذا الشؤون البحرية، وكل تلك الجهات تتداخل مهامها.

ويضيف: الجميع يعتبر المهام على الهيئة، والهيئة ليس لديها موارد، وعندما نأتي نناقش الميزانية مع التخطيط والمالية يقولون إنها من مهامهم وعلينا فقط إعداد النواقص والدراسات والميزانية، وعند التنفيذ يقولون: نحن مستعدون لتكون استشاريين وفنيين ومراقبين، ولا نريد أن ننفذ وعندها لم ينفذ أحد أي شيء (مأرب برس). ونظرا لخروج اريخيل سقطرى عن اختصاصات الهيئة وإسناد المهمة الى مجلس تنمية مستدامة وايضا لتنازع الاختصاصات بين الهيئة والجهات الحكومية المركزية والمحلية فقد تم إلغاء الهيئة في ٩ مارس ٢٠١٠م، واستحداث عوضا عنها الادارة العامة لتنمية الجزر اليمنية ضمن قطاع تنمية المحليات بوزارة الادارة المحلية.

(١) وأشار الدكتور باطرف لوكالة الانباء اليمنية سبأ أن الحكومة اليمنية تعطي الجزر اليمنية جل اهتمامها خاصة بعد ان أوصى مجلس الشورى عقب مناقشته لتنمية واستثمار الجزر اليمنية على مدى أربعة أيام بضرورة تعزيز البنى المؤسسي للهيئة العامة لتنمية الجزر الموكل اليها الترويج للخصائص الاستشارية للجزر في إطار المحافظات والمديريات التي تقع في نطاقها الإداري (<https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=8665>)

وفي ٣٠ مارس ٢٠٢٢م نائب رئيس الوزراء لشئون الخدمات والتنمية في الندوة النقاشية التي نظمتها وزارة الادارة المحلية حول استهداف العدوان للجزر اليمنية تحت شعار (الجواهر التنموية مسؤولية جسيمة ملقاة على عاتق الجميع) بحث وزارة الادارة المحلية على تقديم رؤية لمجلس الوزراء لا نشاء هيئة عامة لتنمية الجزر اليمنية. وكذا اعداد استراتيجة متوسطة وطويلة الامد لتفعيل التنمية المحلية فيها (المؤمرت).

وباعتقادنا نحن أنه وبعد إنشاء الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية بأن بمقدورها خوض غمار التجربة الجدية كمرحلة من مراحل بده تنمية سياحية حقيقية وتنمية وتطوير سليمة للجزر اخذين بعين الاعتبار المحافظة على بيئتها التي تضاهي بيئة جزر بعض الدول التي حققت قفزة كبيرة في تسويق متوجها البحري السياحي عالميا على الرغم من محدوديته وقابليته كمنتوج سياحي بيئي منافس وأن الهيئة لكي تصل إلى تحقيق أهدافها عليها التوجه إلى (حمادي، سابق، ١٧٢-١٧٣):

١. توجيه الاستثمارات نحو هذه المجالات الهامة والتشجيع عليها لتنمية الجزر وربطها بخطة التنمية الشاملة

٢. العمل على دفع الاستثمارات من جزر مختارة إلى جزر بحرية جديدة تقود وتطور مساهمة السياحة في التنمية والتطور للجزر باعتباره نموذجاً جديداً للاستثمارات السياحية والبحرية قوامها المحطات والمنشآت السياحية البحرية. وباعتبار الدولة لوحدها لا تستطيع وليس لها القدرة على توفير المال اللازم لتطوير وتنمية العمل الجديد وبشكل سريع نظرا لالتزاماتها تجاه أولويات التنمية الأخرى وهذا يجعل عمل الهيئة أكثر صعوبة نظرا للمتطلبات المالية الكبيرة التي تتطلبها الهيئة في هذه المرحلة على الرغم من استعدادها الجدي إلا أنها لا تستطيع لوحدها إنجاز المهام تلك دون مشاركة وتعاون واتفق وتنسيق مع كافة الجهود الأخرى الممثلة بأهل المهنة وكذا القطاعين العام والخاص والجهات الأخرى ذات العلاقة. إلا أن الإمكانيات المالية تتطلب إنفاقها في مجال تنمية وتطوير الجزر يمكن للهيئة السعي للحصول عليها من خلال عنصرين اثنين هما:

٣. الدعم الحكومي كاستثمار ملزم من قبلها لإيصال الخدمات الأساسية والمساعدة إلى مواقعها والترويج والإعلام لمناطقها وفتح الطريق أمام الاستثمارات الدولية إليها باعتبار استثمار الدولة هنا يعد أحد الأسس المشوقة لطريق المستثمرين إلى مناطقها.

٤. إنشاء صندوق دعم تنموي كونه سيكون دعماً للقدرة التنافسية السياحية اليمنية، إذ تعد السياحة بحكم مردوداتها وحيويتها الكبيرة من أهم القطاعات الصناعية والاقتصادية الأخرى في تنمية وتطوير الجزر إذا قدم الدعم المالي المناسب.

إن المهام والأهداف المرسومة أمام الهيئة لتحقيقها أحلام كبيرة والطريق الوصول إلى تحقيق تلك الأحلام بحاجة إلى تضافر الجهود وتوحيد الرؤى لغرض الوقوف عند كيفية بدء العمل لتحقيق الهدف المنشود الذي يعد أحدها عن السياحة. إن الاتجاه القائم والمستقبلي للهيئة هو التوجه نحو إبراز مقومات ما تكتنفه الجزر من مواقع غوص جذابة جديدة، باعتبار ذلك أحد أهم وسائل الجذب الاستثماري والسياحي إليها معتمدة على نتائج مسح وتحقيق علمي رشيد يقود بدوره إلى تنمية سياحية حقيقية وتنمية وتطوير سليمة للجزر وبيئة مستدامة للتنمية.

ثالثاً: أهم الجزر اليمنية في البحر الأحمر

الجزر اليمنية: تنتشر في المياه الإقليمية اليمنية كثير من الجزر وكل جزيرة لها تضاريسها ومناخها وبيئتها الخاصة وأكثر هذه الجزر تقع في البحر الأحمر ومن أهمها: جزيرة كمران، وجزيرة أرخبيل حنيش، وجزيرة ميون التي تعتبر ذات موقع استراتيجي في مضيق باب المندب وتعتبر البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، أما أهم الجزر على البحر العربي فجزيرة أرخبيل سقطرى التي تعتبر أكبر جزيرة في هذا الأرخبيل إضافة إلى جزر سمحة ودرسة وعبد الكوري وتتميز بتنوعها الحيوي حيث تضم جزيرة سقطرى أكثر من ٦٨٠ نوعاً من النباتات (المركز الوطني للمعلومات).

صدر مؤخراً عن الجهاز المركزي للإحصاء تقرير (الجزر اليمنية من واقع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م انطلاقاً من الأهمية القصوى التي تمثلها الجزر كمواقع إستراتيجية هامة وكتلة جغرافية في غاية الأهمية ومكانتها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاستثماري والأمني (علي الذهب، أخبار اليوم) التقرير الإحصائي للجزر اليمنية الذي شمل دراسة كاملة لجزر اليمن الممتدة في المياه اليمنية والإقليمية تضمن بيانات تفصيلية لأهم المؤشرات الإحصائية والاجتماعية الخاصة بالجزر اليمنية، معتمداً في ذلك على واقع نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام ٢٠٠٤م

وكشف التقرير عن وجود (٢١٦) جزيرة يمنية تنتشر على امتداد البحر الأحمر والبحر العربي وتوزع على أربعة قطاعات، حيث يشمل قطاع البحر الأحمر (١٨١) جزيرة، وقطاع

خليج عدن (٢٣) جزيرة، وقطاع البحر العربي (٥) جزر، بالإضافة إلى قطاع المحيط الهندي الذي يضم (٧) جزر. وأفاد التقرير أن هناك (١٧) جزيرة مأهولة فقط من إجمالي الجزر اليمنية البالغ عددها (٢١٦) جزيرة، ما يشير إلى عدد (١٩٩) جزيرة غير مأهولة (علي الذهب، أخبار اليوم) وأوضح التقرير حسب البيانات المدونة على أن محافظة الحديدة تأخذ النصيب الأكبر من عدد الجزر اليمنية حيث توجد بها (١١٢) جزيرة منها (٥) جزر مأهولة، ثم تليها محافظة حجة (٦٧) جزيرة، ثم محافظة عدن (٢٣) جزيرة، ومحافظة حضرموت (٧) جزر، ثم محافظة شبوة (٥) جزر، وتأتي محافظة تعز في ذيل القائمة، حيث توجد بها جزيرتين فقط حسب الإحصائيات (علي الذهب، أخبار اليوم) تتبع محافظة الحديدة العديد من الجزر الجميلة المتناثرة في البحر الأحمر أهمها: جزيرة كمران، جزيرة طنفاش، جزيرة حنيش الكبرى والصغرى (دليل الحديدة السياحي، ٢٠٠٣م، ص: ١٢)

أولاً: جزيرة كمران

هي أكبر جزيرة تتبع اليمن في البحر الأحمر وهي هذه الجزيرة التي قضت فيها "الملكة اليزابيث" شهر العسل وسميت من قبل بعض السياح بـ "سندريلا الجزر اليمنية" لروعتها. جزيرة كمران اسمها الأصلي "قمران" وسميت بهذا الاسم لأن مياهها كانت تعكس ضوء القمر وتبدو وكأنك تشاهد قمران بنفس الوقت. تبعد مسافة ٦ كيلو متر عن ميناء الصليف ويعبر لها القارب خلال دقائق ومساحتها ١٠١ كم مربع وسكانها لا يتجاوزون الـ ٣٥٠٠ نسمة.

الفرص الاستثمارية المتاحة لجزيرة كمران

- يؤكد خبراء وباحثون في مجال التنمية السياحية في بلادنا ومعهم أجناب إن ظروف إقامة مشروعات سياحية في الجزر اليمنية مشجعة للغاية، كما أن رأس الأموال اللازمة للاستثمارات في هذه الجزر ليست بكبيرة وباعتقاد هؤلاء الخبراء فإنه في حالة إعداد (البنية التحتية وفتح المجال للاستثمارات السياحية بأنواعها المختلفة فإن رؤوس أموال محلية وأجنبية ستضخ في هذا النوع من الاستثمار بدون تردد (حمادي، سابق، ص: ١٥٧)
- وفي كمران تتعدد الفرص الاستثمارية وفي مقدمتها الاستثمارات في الجانب السياحي والسياحة البيئية خصوصاً، وبالقدر نفسه الاستثمار في مشاريع السياحة الشاطئية (البحرية) التي تتنوع بين السياحة والاستجمام والرياضات المائية وسياحة الغوص.. فضلاً

عن السياحة الثقافية.. أما الاستثمار في الإنتاج السمكي فإن المنطقة تزخر شواطئها بالعديد من الأسماك والأحياء البحرية وأسماك الزينة وجميعها متوفرة بكميات تجارية يمكن تسويقها محلياً وخارجي (حمادي، سابق، ص: ١٥٧)

فمن بين أكثر من ١٥٠ جزيرة يمنية قبالة الشواطئ اليمنية على البحر الأحمر تظل كمران الجزيرة (السند ريلا) والجزيرة الأروع بلا منازع.

التنمية في جزيرة كمران:

- تعد من أكبر وأهم الجزر الواقعة في البحر الأحمر وقد تم اختيارها للأسباب التالية:
 - قربها من الساحل. كونها جزيرة تاريخية وفيها مواقع تاريخية عديدة. - مأهولة بالسكان.
 - من الممكن أن تلعب دوراً هاماً ورائداً في تنمية وتطوير جزر البحر الأحمر جميعها، في حالة توظيفها في التنمية السياحية. ومن الممكن أن تكون قاعدة انطلاق للعديد من الجزر الاستراتيجية الهامة في البحر الأحمر.
 - توفر اليد العاملة الرخيصة والممكن توظيفها في مجالات التنمية المختلفة في الجزيرة.
- حيث يلاحظ وجود طاقات شبابية غير موظفة.
- وجود أسس استثمارية في مجال الاستثمار السياحي، كما أن للجزيرة تاريخ في إنتاج صناعات حرفية يدوية مختلفة ومن الممكن أحيائها من جديد كما أن الجزيرة تمتاز بوجود خامات الصفر المستخدمة في تصنيع بعض أنواع العطور والبخور.

الإمكانات الخدمية والبنى التحتية (الشعبي، سابق، ص: ١٣٨)

تعاني جزيرة كمران من العزلة التنموية شبه الكاملة، من قبل الدولة والقطاع الخاص فهي فقيرة في خدمات البنى التحتية والأساسية، فعلى مستوى خدمات النقل ليس هناك عبارات سياحية أو قوارب كبيرة مجهزة بوسائل الراحة والسلامة؛ لنقل السياح والزوار إليها، وما هو متاح حالياً لنقل المسافرين من وإلى الجزيرة قوارب قديمة صغيرة الحجم متهاكة. تفتقر لأبسط وسائل الراحة والسلامة، مما يجعل الرحلة إليها مغامرة كبيرة محفوفة بالمخاطر.

أما بالنسبة للطرق الداخلية في الجزيرة فهي ترابية لا تتوفر فيها وسائل النقل الداخلية للوصول إلى المواقع السياحية، ويعتمد أهالي الجزيرة على وسيلة الموتور سيكل بدرجة رئيسة، أما المطار الوحيد في الجزيرة فهو خارج الخدمة، منذ رحيل المستعمر البريطاني من الجزيرة، بالرغم من الحاجة الماسة إلى إصلاحه وتجهيزه من أجل تسهيل وصول السياح إليها مباشرة. أما

خدمات الكهرباء والمياه، فهناك محطة كهربائية وحيدة، وأخرى لتحلية المياه وكتلتها خارج الخدمة؛ نظرا لانعدام الموارد التشغيلية، وتعرضها للتدمير بفعل الحرب ويخدم الجزيرة ميناء محل قديم يقع على شاطئها الشرقي، الخدمات التعليمية هناك مدرستان أساسان، وثانويتان للبنين والبنات في مدينة كمران، ومدرسة أساسية المختلطة في قرية مكرم وجميعها خارج الخدمة في الوقت الراهن. ويوجد بها مستوصف صحي غير مجهز بالمعدات الطبية اللازمة، ومركز رعاية للأمومة والطفولة، ويوجد في الجزيرة شبكة اتصالات خاصة خارج التغطية معظم الوقت، وهناك مركز سياحي صغير للقطاع الخاص على شاطئ المنجرة، إلا أن هذا المشروع لم يكتمل بعد، وقد توقف عن العمل منذ ثمان سنوات بسبب الظروف السياسية والأمنية التي تعيشها اليمن في الوقت الحاضر.

وأهم متطلبات الجزيرة للوصول بها إلى المستوى المشار إليه، يمكن إنجازها على النحو التالي (قحطان، سابق، ص: ١٣-١٤)

- إنشاء جسر يربط منطقة رأس عيسى بالجزيرة وذلك سيوفر ممر بري يربط الجزيرة بمدينة الحديدة وسواحلها وسيكون لذلك بالغ الأثر في إمداد الجزيرة بما تحتاج من مشروعات شبكة المياه والكهرباء ومختلف الاحتياجات وبالأسعار السائدة في مدينة الحديدة.
- وضع مخطط حضري لشبكة تصريف المخلفات وتنفيذها. وضع مخططات عمرانية حضرية للجزيرة وشق وسفله للشوارع التي ستحددها المخططات العمرانية الحضرية.
- العمل على استخدام وسائل النقل التقليدية للانتقال داخل الجزيرة، مثل (الدراجات الهوائية، عربات البغال والحمير) ومنع دخول وسائل النقل النارية، لما تحدثه من أضرار بالبيئة وإزعاج للسياح. إصلاح موانئ الصليف وموانئ الجزيرة وتجهيزها بمحطات وقوف للقوارب واللنشات.
- ترميم مدارس الجزيرة وتأمين متطلبات التعليم الأساسي والثانوي لسكان الجزيرة.

ثانيا: جزيرة طنفاش

من أكبر الجزر الموجودة في مواجهة ميناء اللحية وتبلغ مساحتها (٢٨) كم مربع تقريبا، وشكلها مستطيل وترتفع حوالي (٣٥) قدما عن مستوى سطح البحر، وتعتبر من الجزر ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية ويوجد بها حاليا نادي للغوص يستغل سياحيا (دليل الحديدة السياحي، سابق، ص: ١٢)

ثالثاً: أرخبيل زقر وحنيش

أ - مجموعة جزر أرخبيل زقر وحنيش:

تنتشر هذه الجزر أمام الساحل المواجه لمدينة الخوخه، وهذه الجزر تختلف عن بعضها من حيث بعدها عن الساحل، وفي المساحة أيضاً وتشابه في تضاريسها وسحناتها الصخرية والرسوبية، ومن حيث التكوين الجيولوجي والتتابع الطبقي الصخري والرسوبي. ونظراً للأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر لكونها تقع على ممر دولي، أضافه لكونها تمثل امتداد جغرافي لليمن، وبالتالي لابد من الاستغلال الأمثل واستثمار هذه الجزر وذلك بعمل الدراسات والمسوحات الشاملة لهذه الجزر. حيث لا توجد أية مسوحات تفصيلية جيولوجية لمعظم هذه الجزر.

ب - جزيرة حنيش الكبرى والجزر المجاورة لها

جزيرة أرخبيل حنيش

جزيرة حنيش الكبرى تعد من الجزر اليمنية المهمة الواقعة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتبلغ مساحتها حوالي ٧١ كم². جذبت أنظار القوى الاستعمارية منذ القدم، حيث حاول البرتغاليون السيطرة عليها لكنهم واجهوا مقاومة يمنية ومملوكية، إلى أن استولى عليها العثمانيون في عام ١٥٣٧م وأسسوا فيها حاميات ونصبوا فئارة لإرشاد السفن في جزيرة زقر. بعد الحرب العالمية الأولى، تركها العثمانيون واستولت عليها بريطانيا.

تتميز الجزيرة بتضاريسها البركانية، حيث تنتشر المخاريط البركانية وصخور الأنديزيت في الأجزاء الوسطى والشرقية، بينما تغطي الصخور البركانية الحامضية والرماد البركاني الأجزاء الغربية. تحيط بالجزيرة عدة جزر صغيرة منها: القمة، الدار عيل، المشاجرة، هايكوك، كوين، المدورة الشمالية، المدورة، الصخر، القمتين، الوسطى، وسيول حنيش. ب- جزيرة حنيش الصغرى والجزر التابعة لها

وتبعد عن الساحل اليمني ٥٢ ميل بحري كما تبعد عن جزيرة زقر ٣ كم، وعن حنيش الكبرى ٥ كم. كما تبلغ مساحتها ٨-١٠ كم. هذه الجزيرة تشابه في تركيبها الجيولوجي مع جزيرة حنيش الكبرى ومن الجزر التي تحيط بها هي جزيرة المنخفضة والتي تقع شرق هذه الجزيرة.

رابعاً: جزيرة زقر

جزيرة زقر هي أكبر الجزر اليمنية في البحر الأحمر، تبعد ٣٢ كم عن الساحل وتبلغ مساحتها حوالي ١٢٠ كم². يبلغ طولها ١٠ أميال وعرضها ٨ أميال. تتميز بموقع استراتيجي بين ممرين دوليين: الآسيوي شرقاً والإفريقي غرباً. تنتشر فيها أشجار الدوم والمنجروف، وتحيط بها عدة جزر صغيرة، أهمها جزيرة أبو علي التي تضم فناراً وقصراً قديماً، وجزيرتا المنفصلة والتمساح القريبتان منها، بالإضافة إلى جزر أخرى متفرقة.

خامساً: جزيرة جبل الزبير (جزيرتان جديدتان لليمن في ٢٠١١-٢٠١٣م) (نيوز روز)

شهدت الجزر اليمنية زيادة في عددها بعد العام ٢٠١٠م نتيجة نشاط بركاني في أعماق البحر الأحمر بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، مما أدى إلى نشوء جزر جديدة ضمن مجموعة "الزبير". تقع هذه الجزر قرب محافظة الحديدة، وتضم ١٠ جزر بركانية كبرى على قمة بركان درعي، وتبعد نحو ٥٠-٦٠ كم عن الساحل اليمني. أكبرها جزيرة جبل الزبير بطول ٥-٧ كم، وبارتفاع ١٩١ متر فوق سطح البحر. وقد استمر النشاط البركاني فيها عبر التاريخ.

سادساً: جزيرة ميون (بريم)

جزيرة ميون، المعروفة أيضاً باسم بريم، تقع في موقع استراتيجي مهم في مضيق باب المندب، وتُعد من أبرز الجزر اليمنية في البحر الأحمر. ورغم إمكاناتها السياحية الكبيرة، إلا أنها لم تحظَ بالاهتمام الكافي. عُرِفَت بأسماء متعددة تاريخياً مثل ديودورس وفيراكروز. تحتوي الجزيرة على فنار قديم بُني بين ١٨٥٧ و١٨٥٨، وتم تطويره لاحقاً ليصبح الأقوى في المنطقة. تعاني الجزيرة من نقص حاد في المياه العذبة، إذ لا تتجاوز كمية الأمطار السنوية ٢.٥ بوصة، ومتوسط الحرارة في الصيف يبلغ حوالي ٩٠ درجة فهرنهايت، ويُعد شهر سبتمبر من أسوأ الشهور بسبب تغيرات البحر المفاجئة والخطيرة.

أهم الجزر اليمنية

الجزيرة	المساحة ميل مربع	المساحة كم مربع	عدد السكان	ملاحظات
سقطرى	١٤٦٦	٣٧٦٦	٦٠٠٠٠	
عبدالكوري	٥١	١٣٣	٤٥٠	
سمحة	١٥	٤٠	١٠٠	
صابور	٠١.٠	٠٥.٠	٠	
زفر	٢.٤٦	١٢٠	٠	
حنيش الكبرى	١.٢٥	٦٥	٠	
حنيش الصغرى	٤.٣	٩	٠	
المالح	٢.١	١٦.٣	٠	
الزير	٤.٥	١٤	٠	
جبل الطير	٤٣.٤	٤٨.١١	٠	
كمران	٧.٤١	١٠٨	٢٢٠٠	
ميون	٠١.٥	١٣	٢٢١	

أحداث مهمة يجب ذكرها:

١. بدأت اليمن الخطوات الأولى التنفيذية لإقامة فنارات على الجزر اليمنية الهامة في العام ١٩٨٦م وتشغيلها تحت إشراف مؤسسة الموانئ والشئون البحرية وعددها ١٤ فنارا (سالم، ٢٠٠٦، ص: ٢٢٧)

٢. جزيرة حنيش والاحتلال الارتييري (وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ٢٠٠٠، ص: ٢٦٥-٢٨٧)

*** ١٥ ديسمبر ١٩٩٥م ***

القوات الارتييرية في هجوم عدواني سافر تعتدي على الحامية اليمنية المراقبة في جزيرة حنيش الكبرى اليمنية، وتحتل الجزيرة الواقعة ضمن جزر ارخيبيل حنيش بالبحر الأحمر، والذي يعد جزءا من أراضي الجمهورية اليمنية.

*** ٢١ مايو ١٩٩٦م ***

التوقيع في باريس على اتفاق المبادئ بين اليمن وارتيريا، الذي ضمن موافقة البلدين على إحالة النزاع بينهما حول أحقية السيادة على جزيرة حنيش الكبرى إلى التحكيم الدولي.

* ١٠ أغسطس ١٩٩٦م *

اعتداء ارتيري جديد على الجزر اليمنية بقيام القوات الارتيرية باستحداثات عسكري في جزيرة حنيش الصغرى.

* ١٣ أكتوبر ١٩٩٦م *

توقيع اتفاقية التحكيم بين اليمن وارتيريا في باريس للفصل في النزاع بينهما حول أحقية السيادة على جزيرة حنيش الكبرى.

* ١ نوفمبر ١٩٩٨م *

اليمن تتسلم رسميا من الجانب الارتيري جزيرة حنيش الكبرى اليمنية لتعود مجددا إلى السيادة اليمنية، بعد قرار هيئة التحكيم الدولية بالإجماع باعتبار الجزيرة وجزر الأرخبيل جزء من الأراضي اليمنية وفي احتفال رسمي كبير تم رفع العلم اليمني عالياً خفاقا على ساريتة بالجزيرة. وكانت هيئة التحكيم الدولية قد أقرت بإجماع أعضائها في * ٩ أكتوبر ١٩٩٨م * بأحقية اليمن في السيادة الكاملة على جزيرة حنيش الكبرى ومجموعة جزر الأرخبيل في جنوب البحر الأحمر.

٣. المؤتمر الدولي الأول عن موائل وفرص الاستثمار في الجزر اليمنية خلال الفترة ٣٠ نوفمبر - ٤ ديسمبر ٢٠٠٤م (المركز الوطني للمعلومات)

٤. ١٦ يناير ٢٠٢٣م. رئيس الوزراء يشارك في الدورة الثالثة لمنتدى الاستثمار (سيأت) حيث أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبد العزيز صالح بن حبتور، أن قيادة الدولة ومختلف مؤسساتها، تدعم كل جهد يبذل في خدمة التنمية وتحرص على منح المستثمرين التسهيلات المعينة لهم في تنفيذ مشاريعهم في مختلف القطاعات الواعدة، ولم يذكر الاستثمار في الجزر. (لم يتم التطرق الى الجزر).

٥. إدارية محلي الحديدة تقر دليل الاستثمار في القطاع السياحي بالحديدة (الحديدة ٢٤) حيث تم تحديد مواقع الأراضي المتاحة للاستثمار السياحي بحسب المقترح المقدم من الفريق المكلف بإعداد مواقع الفرص الاستثمارية السياحية التي ستعرض في مؤتمر استثمار الحديدة الذي تم تأجيله إلى شهر فبراير القادم جراء تصعيد قوى العدوان. (لم يتم التطرق الى الجزر).

٦. مدير مكتب رئاسة الجمهورية ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية يفتتحان مشروعان لمنظومة الطاقة الشمسية وبناء وتشيد خزان مياه بجزيرة كمران، مشروع توريد وتركيب منظومة طاقة شمسية بقدرة (٢٢٤) كيلو وات لتشغيل (3) محطات

تخلية داخل جزيرة كمران - كمران - مكرم - يمن) وبناء وتشيد خزان مياه برج سعة (٥٠) متر مكعب بتكلفة إجمالية (١٦٠، ٠٠٠٠٠٠) ريال يمني وبتمويل دعم تنمية صندوق محافظة الحديدة والمناطق المجاورة لها على الساحل الغربي إشراف المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة الحديدة (سبأنت ٤).

٧. تفقد وكيل هيئة الطيران المدني والأرصاد رائد جبل اليوم، مطار جزيرة كمران بمحافظة الحديدة. لزيارة تهدف إلى دراسة توسعة وتطوير المطار بما يخدم أبناء الجزيرة ويسهم في إنعاش السياحة وجذب الاستثمارات إليها (سبأنت ٣).

المبحث الثالث: الجزر اليمنية في البحر الأحمر في استراتيجية الكيان الصهيوني

جاءت تعليمات بن غوريون واضحة جدا وحاسمة بضرورة وصول الكيان الصهيوني لـ البحر الأحمر وتنفيذا لتعليماته قام الكيان الصهيوني بالاستيلاء على قرية أم الرشراش وذلك إثر هدنة رودس بين العرب والكيان بعد هزيمة العرب في حرب ١٩٤٨ م وحول الكيان اسم قرية الرشراش إلى إيلات وبعد احتلال الكيان لإيلات اخترق الكيان الصهيوني جدار عزلة ونفذ إلى البحر الأحمر من بوابة ميناء إيلات (٢٦ سبتمبرت).

وأدركت إسرائيل منذ وقت مبكر أهمية البحر الأحمر، فسعت إلى احتلال النقب وأم الرشراش لتأمين منفذ عليه، رغم أن ذلك غير مشروع قانونياً. هدفها الأساسي كان منع تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية يمكن أن تُغلق أمامها في حال نشوب حرب. لذلك، عززت وجودها في الجنوب عبر علاقات مع دول أفريقية وآسيوية. بعد أزمة الخليج، استغلت حالة الضعف العربي لتعزيز وجودها العسكري، كما استخدمت تهديدات القرصنة والثورات العربية منذ ٢٠١١ كمبررات لتوسيع نفوذها في البحر الأحمر، الذي أصبح ساحة للتنافس الإقليمي والدولي. (شيماء منير، ٢٠٢٠).

أولاً: الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر:

ترتكز الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر على محددات ثابتة تستند إلى مصالح وأهداف أمنية، حيث تعتبر حرية الملاحة من وإلى ميناء إيلات مسألة استراتيجية تتعلق بالأمن القومي، وليس مجرد أهداف اقتصادية. وتُعد السيطرة على البحر الأحمر جزءاً من نظرية الردع العسكري الإسرائيلي، وتنبع أهميته من موقعه الجيوبولوتيكي كطريق ملاحي عالمي بعد شق قناة السويس، مما جعله موضع صراع دولي، خصوصاً أثناء الحرب الباردة. وتعتبر إسرائيل منطقة

النقب وإيلات وخليج العقبة وحدة استراتيجية متكاملة، وتسعى إلى تنميتها لدعم سيادتها. كما توسعت أطماعها لتشمل البحر الأحمر كله، خاصة بعد إغلاق باب المندب في حرب ١٩٧٣، حيث طورت وجودها البحري وتحاول فرض سيطرة عسكرية على المضيق انطلاقاً من قواعد على جزر قريبة. (تهامي، ٢٠٠٢، ٨-٩)

تتلخص نظرية الأمن للكيان الصهيوني في التحالف مع القوى الإمبريالية العالمية وتعتمد في ذلك على التسليح المتطور (٢٦ سبتمبر) ويهدف الكيان لعدم تكرار محاصرة ميناء إيلات ١٩٧٣م للتمركز في نقاط قريبة من مضيق باب المندب من خلال نسج علاقات مع العديد من الدول الأفريقية القريبة من البحر الأحمر والبعيدة عنه. وتمثل عقيدة الكيان الصهيوني العسكرية في محاولة التأثير في نمط العلاقات والتفاعلات الإقليمية لتعزيز دورها العسكري والسياسي ولضمان استقرارها تقوم على إثارة الحروب في المحيط العربي وللأمن مكانة عظيمة في العقيدة الصهيونية فهو بمثابة الدين الموازي للديانة اليهودية فلا أمن هو القادر إلى جانب الديانة اليهودية على توحيد الشعب اليهودي (٢٦ سبتمبر). ويسعى الكيان الصهيوني إلى تمزيق الوحدة المائية للبحر الأحمر وأن يكون له تواجد فيه متى أمكن ذلك ولتحقيق ذلك الهدف تمكن الكيان الصهيوني في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي من التواجد على ١٢ جزيرة في البحر الأحمر كان منها جزر يمنية (حنيش الكبرى والصغرى وزقر) قبل عودتها لليمن.

ثانياً: احتلال الجزر (٢٦ سبتمبر).

تمكن الكيان الصهيوني من استئجار جزر استراتيجية في البحر الأحمر كانت تابعة لإثيوبيا قبل استقلال إريتريا، ثم استأجرها لاحقاً من إريتريا بعد إقامة علاقات استراتيجية معها. أقام الكيان قواعد عسكرية في جزر دهلك وفاطمة وفي ميناء مصوع الإريتري، إضافة إلى قواعد جوية في كل من إثيوبيا، كينيا، أوغندا، تشاد، وجنوب السودان. سعى الكيان للسيطرة على البحر الأحمر، وهو ما كان أحد أهدافه في العدوان الثلاثي على مصر- عام ١٩٥٦ من خلال احتلاله لجزيرتي تيران وصنافير. وأشارت تصريحات شمعون بيريز إلى نية إسرائيل تعزيز دور إثيوبيا لتكون "مصر ثانية" في إفريقيا. البحر الأحمر يمثل أهمية استراتيجية لمصر، خصوصاً لقربه من قناة السويس، وتمركز الكيان فيه يعزز من قدرته العسكرية والاستراتيجية في المنطقة.



نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. ما قامت السلطة المركزية في السابق من تنمية لم يكن كافيا في الجزر منها إقامة (المؤتمر الدولي الأول لاستثمار الجزر ٢٠٠٤م)، وايضا تقرير المسح الميداني لجزر البحر الاحمر في العام ٢٠٠٦م، ولعل ذلك يرجع إلى إلغاء الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية في العام ٢٠١٠م بعد إنشاءها بموجب القرار الجمهوري رقم (٢٨٥) لسنة ١٩٩٩م، كان له الأثر السلبي على تنمية الجزر اليمنية.
 ٢. كان لتأسيس قوات خفر السواحل اليمنية عام ٢٠٠٢م كقوة بحرية دور في الحفاظ على الجزر اليمنية.
 ٣. إن الاستثمار في الجزر اليمنية سيمثل أحد أهم روافد التنمية والدخل الوطني.
 ٤. هناك العديد من الدراسات السابقة والتقارير السياسية التي حذرت من أن عدم الحفاظ على البحر الأحمر وكذلك الجزر الواقعة فيه سيمكن الكيان الصهيوني الذي حاول من الاستيلاء على هذه الجزر من خلال تواجده فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- التوصيات:

١. إنشاء صندوق خاص بتنمية الجزر.
٢. تعزيز الصلاحيات الممنوحة للسلطة المحلية لتنفيذ المشاريع التنموية والتي من اهمها: الكهرباء، المياه، التعليم، الصحة، الطرقات داخل الجزر و خارجها بما يضمن سهولة الوصول إليها.
٣. إعداد خطة تنموية شاملة ومتكاملة خاصة بالجزر اليمنية في البحر الأحمر تتضمن الجوانب الاقتصادية، البيئية، السياحية، والبنية التحتية، بالتعاون مع الجهات المركزية والمانحين.
٤. إنشاء هيئة مستقلة أو وحدة تابعة للسلطة المحلية تعنى بتخطيط ومتابعة تنفيذ المشاريع في الجزر، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية.
٥. تفعيل المشاركة المجتمعية في عملية التنمية.
٦. تشجيع الباحثين والجامعات على إجراء أبحاث ميدانية ودراسات تقييمية حول الموارد، التحديات، والفرص التنموية في جزر البحر الأحمر.

فهرس المصادر والمراجع

١. أبو النصر ومحمد (٢٠١٧م)، مدحت وياسمين مدحت، التنمية المستدامة، مفهومها، إبعادها، مؤشراتنا، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
٢. تهاى (٢٠٠٢)، أحمد عبد الحى، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل الثوابت والمستجدات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية، دراسات استراتيجية ومستقبلية.
٣. حمادي (٢٠٠٨م)، أحمد عبد الله أحمد، بيئة الجزر اليمنية ورص الاستثمار، الآداب صادرة عن كلية الآداب بجامعة ذمار، العدد (٤) يوليو.
٤. الحيمي (٢٠٢٤م)، عاطف، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لجزيرة سقطرى وكمران: دراسة ميدانية، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، مجلد ٣ عدد ٢ (٢٠٢٤م)، ١٢٨-١٥٣. <https://doi.org/10.59628/jhs.v3i2.1013>
٥. دليل الحديدة السياحي (٢٠٠٠م) وزارة السياحة والبيئة، مكتب السياحة والبيئة بمحافظة الحديدة،
٦. سالم (٢٠٠٦م)، سعيد مصطفى، البحر الأحمر والجزر اليمنية، تاريخ وقضية، دار صنعاء: الميثاق للنشر والتوزيع.
٧. الشعبي (٢٠٢٢م)، فتح علي عبد الله، التنمية السياحية المستدامة في جزيرة كمران (معطيات وتوجهات)، كلية التربية بالحديدة، مجلة أبحاث، المجلد (٩)، العدد (٢) يونيو.
٨. شفيق، (١٩٩٨م)، محمد، البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية.
٩. الشمري والبيتي (٢٠٠٩م)، خالد توفيق، طاهر فاضل، مدخل إلى عالم الاقتصاد التحليل الجزئي والكمي، عمان: الطبعة الأولى.
١٠. شيبا (٢٠٢٢)، منير، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر وتحولات الصراع على الملاحة، باحثة متخصصة في الصراع العربي الإسرائيلي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ومدير تحرير دورية الملف المصري. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، العدد ٨٧، خريف ٢٠٢٢، السنة الواحدة والعشرون.
١١. عباس (١٩٩٦م) شهاب محسن عباس، الجزر اليمنية، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، الطبعة الأولى.
١٢. عبيدات (١٩٨٣)، ذوقان، البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، الاردن: دار مجدلاوى للنشر والتوزيع.

١٣. العزيز (٢٠٢٢م)، عبد الكريم علي صالح، استراتيجية الجزر اليمنية في الوثائق العثمانية، جامعة الحديدة، كلية الآداب، مجلة كلية الآداب، العدد الخامس عشر أكتوبر - ديسمبر.
١٤. غزيل (٢٠٢١م) سلام داود، الأزمة اليمنية ومستقبل الملاحة الدولية في مضيق باب المندب، بغداد: مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (١٠)، العدد (٣٩)، العام ٢٠٢١م.
١٥. قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية
١٦. وكالة سبأ (٢٠٠٠م) وكالة الأنباء سبأ، اليمن في ١٠٠ عام ذاكرة القرن العشرين.

مواقع الكترونية:

١. الأمم المتحدة:
<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals>
٢. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، المادة ١٢١:
https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_e.pdf
٣. الاستشارات:
<https://www.alestethmar.net>
٤. حمران، محمد علي احمد، اتحاد الأكاديميين العرب - اليمن المركز الديمقراطي العربي:
<https://democraticac.de/?p=80244>
٥. علي الشراعي، البحر الأحمر في استراتيجية الكيان الصهيوني:
<https://26sep.net/index.php/newspaper/26reports/52227-2023-02-12-19-45-05>
٦. عبد الملك الفهيد، الجزر اليمنية والمقومات السياحية:
<https://www.almotamar.net/2014x/print.php?id=6852>
٧. علي الذهب، أخبار اليوم:
https://akhbaralyom.net/news_details.php?sid=21332
٨. قحطان (٢٠٠٢م)، محمد علي، دراسة أولية اقتصادية لتنمية وتطوير الجزر اليمنية
<https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://yemen-nic.info/contents/Fish/ez4.pdf&ved=2ahUKEwicgCQkNv-AhUuVaQEhcbFAUMQFnoECBMQAQ&usg=AOvVaw3cyptWKopJ-http://www.ccdf-ye.org>
٩. المؤتمر نت:
www.almotamar.net/pda/6852.htm
<https://www.almotamar.net/pda/78783.htm>
<https://www.almotamar.net/pda/6852.htm>

١٠. الحديدة ٢٤:

<https://www.hodeidah24.com>

١١. المركز الوطني للمعلومات:

https://yemen-nic.info/alyemenezlandi/motmrezland/frist_con.php
<https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=8665>
https://yemen-nic.info/tourism_site/locations/island
[yemen.com/news_details.php?lng=arabic&sid=82](https://yemen-nic.info/news_details.php?lng=arabic&sid=82)

١٢. روز نيوز:

<https://www.news-rose.com/2020/06/YEMENISLAND.html>
[nic.info/alyemenezlandi/motmrezland/frist_con.php](https://yemen-nic.info/alyemenezlandi/motmrezland/frist_con.php)

١٣. سبأ نت:

<https://www.saba.ye/ar/news3219527.htm>
<https://www.saba.ye/ar/news3239633.htm>

١٤. 26 سبتمبر نت:

<https://www.26sep.net/index.php/local/52267-2023-02-13-08-32-03>

١٥. موضوع:

<https://mawdoo3.com>
<https://www.ccdf-ye.org>
https://www.cso-yemen.com/news_details.php?lng=arabic&sid=82
http://www.csoyemen.com/news_details.php?lng=arabic&sid=82
[ASIF TONRIKUT YEMEN NOTLARI ANKARA 1962 ،50](#)

١٦. نظامي:

<https://nidamy.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85>

Romanization of references

1. Law No. (4) of 2000 regarding local authorities.
2. *Abū al-Naṣr wa-Muḥammad (2017m), Midḥat wa-yāsamin Midḥat, al-tanmiyah al-mustadāmah, maḥmūhā, ab'āduhā, mu'ashshirātiha*, Cairo: Arab Group for Training and Publishing.
3. *Thāmā (2002), Aḥmad 'Abd al-Ḥayy, al-Istirātīyiyah al-Isrā'īliyah fī al-Baḥr al-Aḥmar wa-manābi' al-Nīl al-Thawābit wa-al-mustajaddāt*, Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization. Institute of Arab Research and Studies, Strategic and Future Studies.
4. *al-Ḥaymī (2024m), Āṭif, al-Awdā' al-ijtimā'iyah wa-al-iqtisādīyah l-jzyrh Suqūtrā wkmrān*, Sana'a University Journal of Humanities, Vol. 3, No. 2 (2024), 128–153. <https://doi.org/10.59628/jhs.v3i2.1013/>
5. *Ḥammādī (2008M), Aḥmad 'Abd Allāh Aḥmad, bī'at al-Juzur al-Yamanīyah wrṣ al-istithmār*, Literature issued by the Faculty of Arts, Dhamar University, Issue (4) July.
6. *Sālim (2006m), Sa'īd Muṣṭafā, al-Baḥr al-Aḥmar wa-al-juzur al-Yamanīyah, Tārīkh wa-qaḍīyat*, Sana'a House: Al Mithaq Publishing and Distribution.
7. *al-Shammarī wālbyty (2009M), Khālīd Tawfīq, Ṭāhir Fāḍil, madkhal ilā 'Ālam al-iqtisād al-Taḥlīl al-jzy wālky*, Amman: First Edition.
8. *'Abbās (1996m) Shihāb Muḥsin 'Abbās, al-Juzur al-Yamanīyah*, Sana'a: Abbadi Center for Studies and Publishing, first edition.
9. *Ubaydāt (1983), Dhūqān, al-Baḥth al-Ilmī: maḥmūhu, adawātuh, asālībuh*, Jordan: Majdalawi Publishing and Distribution House.
10. *al-'Azīz (2022m), Abd al-Karīm 'Alī Ṣāliḥ, istirātīyiyah al-Juzur al-Yamanīyah fī al-wathā'iq al-'Uthmānīyah*, University of Hodeidah, Faculty of Arts, Faculty of Arts Magazine, Issue 15, October-December.
11. *Ghzy (2021m) Sallām Dāwūd, al-azmah al-Yamanīyah wa-mustaqbal al-milāḥah al-Dawlīyah fī Maḍīq Bāb al-Mandab*, Baghdad: Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume (10), Issue (39), 2021 AD.
12. *Shafīq, (1998M), Muḥammad, al-Baḥth al-Ilmī al-khaṭawāt al-manhajīyah li-iḍād al-Buḥūth al-ijtimā'iyah*, Modern University Office Alexandria.
13. *al-Shu'aybī (2022m), Fath 'Alī 'Abd Allāh, al-tanmiyah al-siyāḥīyah al-mustadāmah fī Jazīrat kmrān (mu'ṭayāt wa-tawajjuhāt)*, College of Education, Hodeidah, Research Journal, Volume (9), Issue (2), June.

14. Shymā (2022), Munīr, *al-Istirātīyāh al-Isrā'īlīyah fī al-Baḥr al-Aḥmar wa-taḥawwulāt al-ṣirā' 'alā al-milāḥah, bāḥithah mutakhaṣṣiṣah fī al-ṣirā' al-'Arabī al-Isrā'īlī bi-Markaz al-Ahrām lil-Dirāsāt al-siyāsīyah wa-al-Istirātīyāh, wa-mudīr taḥrīr dawrīyah al-milaff al-Miṣrī. The Palestinian Center for Israeli Studies, Issue 87, Fall 2022, Year Twenty-One.*

15. *Al Hudaydah Tourist Guide (2000 AD) Ministry of Tourism and Environment, Tourism and Environment Office in Al Hudaydah Governorate.*

16. *Saba News Agency (2000 AD) Saba News Agency, Yemen in 100 years, the memory of the twentieth century.*